

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/3/Add.1  
11 December 2006

ARABIC  
Original: SPANISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة

بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيبها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ)  
و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة  
١٠ من المقرر ١/م-أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة من المناطق  
خلاف أفريقيا عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن العملية القائمة على  
المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج  
العمل وتنفيذها

مذكرة من الأمانة

إضافة

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة  
من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

**موجز**

١- في إطار الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية مكافحة التصحر، على الدول الأطراف أن تقدم إلى مؤتمر الأطراف، عبر أمانته الدائمة، تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية (المادة ٢٦). وبدعم مالي من مرفق البيئة العالمية ومن البلدان والمنظمات المتعاونة، وبمساعدة من الأمانة، أعدت البلدان الأطراف في المنطقة تقاريرها الوطنية الثالثة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لمناقشتها في الاجتماع الإقليمي الحادي عشر، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتقييمها لاحقاً من قبل لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة.

٢- وفي المعلومات الواردة من ٢٧ بلداً في المنطقة، سُلط الضوء على صياغة وإطلاق برنامج العمل الإقليمي (RAP 2002-2007)، وعلى ٣ من أصل ٥ برامج عمل دون إقليمية وأزيد من ٢٦ برنامج عمل وطنياً. ومن الأمور البارزة كذلك الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة واسعة للمجتمع في صياغة وإقرار برامج العمل الوطنية؛ والتقدم المحرز في مجال إنشاء هيئات التنسيق الوطنية واتفاقات المشاركة؛ ومواءمة المعايير القانونية، والاستراتيجيات والسياسات الوطنية في سياق الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف؛ ونشر المعلومات والتوعية في أوساط الجمهور.

٣- بيد أن التقدم المحرز غير متكافئ في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وإشراك الجهات الفاعلة الشعبية والمجتمع المدني وتطوير القدرات التقنية والبشرية والمالية، لذا ينبغي مضاعفة الجهود لدعم البلدان التي لا تزال متخلفة. ثم إن الأنشطة التي جرت حتى الآن في إطار برامج العمل دون الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية الإقليمية تشكل أكثر الوسائل فعالية لإنجاز العمل المشترك والتعاون الفعال بين بلدان الجنوب. غير أن برامج العمل دون الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية إضافة إلى برامج العمل الوطنية لا تزال تقتضي التزاماً سياسياً من بلدان المنطقة ومن البلدان المتقدمة ومؤسسات التعاون حتى يتسنى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها ويتم إيجاد المساعدة التقنية والمالية المدججة والملائمة.

٤- ورغم التقدم الكبير الذي أحرز في مجال إنشاء آلية لتعبئة الموارد المالية من مرفق البيئة العالمية والحكومات والمنظمات المتعاونة، إضافة إلى الأموال المقدمة من بعض البلدان في المنطقة، يظل الخطر الرئيسي الذي يهدد تحقيق أهداف برامج العمل الإقليمية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الوطنية متمثلاً في عدم ضمان الوصول إلى الموارد بالقدر الملائم والمتوقع والكافي. ويشكل توسيع وتبسيط إجراء حصول البلدان على الموارد المخصصة لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف أكثر التحديات استعجالياً بالنسبة للتعاون الدولي وللبلدان المتضررة نفسها في المنطقة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	١ - ٩ ..... لحة عامة عن التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة
٥	١٠-٥٧ ..... ثانياً - تولى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية
٥	١١-١٦ ..... ألف- العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية
٦	١٧-٢٣ ..... باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية
٧	٢٤-٣١ ..... جيم- تعبئة الموارد وتنسيقها، محلياً ودولياً، بما في ذلك إبرام اتفاقات شراكة ..
٩	٣٢-٣٦ ..... دال - الروابط والتآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، ومع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
١٠	٣٧-٤٠ ..... هاء - استخدام الأراضي وإدارتها المستدامة، بما في ذلك المياه، والتربة والنباتات.
١٠	٤١-٤٢ ..... واو - تطوير الزراعة المستدامة ونظم تربية المواشي
١١	٤٣-٤٤ ..... زاي- تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.....
١١	٤٥-٤٩ ..... حاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولتظم الإنذار المبكر الخاصة بتخفيف آثار الجفاف
١٢	٥٠-٥٤ ..... طاء - رصد وتقييم الجفاف والتصحر
١٣	٥٥-٥٧ ..... ياء - وصول البلدان الأطراف المتأثرة إلى التكنولوجيات والمعارف التقنية والمتخصصة.....
١٣	٥٨-٦٥ ..... ثالثاً - الدروس المستفادة
١٣	٥٨-٦٢ ..... ألف- دروس مستفادة من صياغة برامج العمل الوطنية ومن عملية التنفيذ .....
١٤	٦٣-٦٥ ..... باء - دروس مستفادة من نظام الإبلاغ.....
١٥	٦٦-٧٥ ..... رابعاً - الاستنتاجات

## أولاً - لمحة عامة عن التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة

١- شهدت السنوات الأربع الماضية تقدماً كبيراً في مجال صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر بصفتها صكوكاً تجسد السياسة العامة للدولة في البلدان الأطراف. ففي عام ٢٠٠٠، عندما قُدمت التقارير الأولية، كان ثلاثة وثلاثون بلداً في المنطقة قد صدق على الاتفاقية وكانت لأربعة من هذه البلدان برامج عمل وطنية. وفي ٢٠٠٢، عندما قُدمت التقارير الثانية، كانت سبعة بلدان قد وضعت اللمسات الأخيرة على برامج عملها الوطنية. وهذا العام، اعتمد ١٧ بلداً في المنطقة برامج عمل وطنية رسمياً، كانت لتسعة بلدان منها مشاريع نهائية بينما كانت البلدان السبعة المتبقية قد بدأت فعلاً في عملية وضع برامجها.

٢- وفيما يتصل بالتقارير الأولية والثانية، قد يلاحظ تقدم في المنطقة، لا سيما في وضع النهج والسياسات التقنية الأساسية التي أقرتها برامج العمل الوطنية والتشخيصات ذات الصلة. ويعد تعزيز الروابط الإقليمية وتحديد المؤشرات والمقاييس لرصد تردي الأراضي مجالين آخرين بُذلت فيهما جهود جديرة بالذكر. بيد أن هناك عقبات لا تزال قائمة من قبيل عدم وجود أمن مالي لتنفيذ المشاريع، ووجود مواطن قصور على المستوى التقني والمؤسسي وعدم استقرار سياسي في بضعة بلدان.

٣- وفي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية اعتمد معظم البلدان رسمياً وثائق برامج العمل الوطنية وتقدم هذه البلدان تقارير مرحلية عن تنفيذ هذه البرامج. ولمعظم بلدان منطقة الكاريبي مشاريع نهائية لهذه البرامج، وإن كانت ستة بلدان تقريباً لا تزال بدون مشاريع، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود موارد تقنية وبشرية، وإعطاء الأولوية إلى المشاكل البيئية التي تؤثر في المنطقة دون الإقليمية، وعدم وجود موارد مالية.

٤- وتباين البلدان في دمجها لبرامج العمل الوطنية في استراتيجياتها الوطنية وفي تطبيقها عملياً. فقد وجدت بلدان نفسها مضطرة إلى مواجهة مشاكل ذات طبيعة فورية ناشئة من كوارث طبيعية، وتواجه بلدان أخرى فترات من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، بينما ترى بلدان كثيرة أن إجراءاتها محدودة بسبب عدم كفاية الموارد التقنية والمالية والاقتصادية. وتتفاقم مشكلة الموارد الاقتصادية في بعض الحالات بشدة وطأة خدمة الديون الخارجية، وارتفاع أسعار النفط وبشروط الوصول إلى الأسواق الدولية.

٥- وتكشف عدة تقارير وطنية أن برامج العمل الوطنية وعملية تنفيذها تساهم في الجهود العامة التي تبذلها بلدان المنطقة لمكافحة الفقر وتحسين نوعية حياة سكانها، لا سيما البلدان الأشد تأثراً باعتمادها المباشر على الموارد الطبيعية والأضعف أمام آثار الجفاف.

٦- وتسلط التقارير الضوء أيضاً على أهمية عمليات اللامركزية في تنفيذ التدابير المعدة للتخفيف من وطأة الفقر وآثار الجفاف. فقد كانت المؤسسات اللامركزية على الصعيد الإقليمي والبلدي قنوات ثنائية تضمن المشاركة من القاعدة في تحديد الاحتياجات والمقترحات، ومن القمة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات. غير أن هذه التقارير تكشف عن ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية والفردية في هذا الهيكل المنظم للعلاقات.

٧- وأحرزت البلدان جميعها تقدماً في مجال الحراثة الزراعية، ومنع تردي التربة، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة والإدارة المتكاملة للتربة وموارد المياه. وأحرز تقدم أيضاً في مجال وضع خطط شاملة لإدارة الأحواض أو

المناطق الجبلية، أو هما معاً. ومن الشائع أن بلداناً عريقة في المجال المؤسسي والأكاديمي أحرزت تقدماً في تحديد معايير ومؤشرات لقياس الجفاف وما يتصل به من عوامل بيولوجية فيزيائية ومناخية. فبفضل الأنشطة التي جرت في إطار برامج العمل دون الإقليمية والاتفاقيات الثنائية، تمكنت هذه البلدان من تبادل الدروس المستفادة.

٨- وتؤكد البلدان من جديد التزامها بعمليات المشاركة في التنفيذ الفعال للاتفاقية. غير أن التقارير تبين اتجاهين جديرين بالتأكيد. يشير الاتجاه الأول إلى اتساع نطاق المشاركة من جانب المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة المحلية، أو منهما معاً. وقد ورد أن هذا الاتجاه يحجب الرؤية عن مدى وجود أو غياب جهات فاعلة رئيسية مثل النساء، والشعوب الأصلية وصغار المنتجين. أما الاتجاه الثاني فيشير إلى خفض بل إلغاء مشاركة هذه الجهات الفاعلة نفسها فور وضع برامج العمل الوطنية وإنشاء هيئات التنسيق الوطنية.

٩- وعموماً، للمنطقة مزايا من حيث تنظيم المجتمعات المحلية، والقدرة التقنية والعلمية، والدروس المستفادة في الأنشطة الإنمائية والتعاون الأفقي، إضافة إلى تراكم المعرفة التقليدية والحديثة بصفاتها عناصر يمكن بها مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. ولحد الآن لم تستغل هذه المزايا سوى جزئياً. فالعديد من المبادرات والإجراءات العملية المتخذة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر جديرة بمزيد من الدعم والالتزام من جانب الحكومات نفسها والمجتمع الدولي.

### ثانياً - توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

١٠- يوجز هذا القسم مضمون التقارير الوطنية من حيث المواضيع المحورية السبعة الرئيسية لعملية الاستعراض المتفق عليها في المقرر ١/م أ-٥. ويوجز القسم أيضاً المعلومات المتعلقة بثلاثة من المجالات الاستراتيجية السبعة المحددة في إعلان بون، والتي ستتناولها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة (البنود هاء وواو وزاي).

#### ألف - العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية

١١- وضع ما يزيد على ٧٠ في المائة من برامج العمل الوطنية منذ ٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، شارك العديد من البلدان في السنوات الأخيرة في عملية مكثفة من التشخيصات، والمشاورات، والتدريب وتصميم المشاريع. وباستثناء حالات قليلة، شاركت في هذه الأنشطة منظمات حكومية وغير حكومية، وجامعات ومنظمات شعبية. وتصف بعض التقارير عمليات قائمة على المشاركة جُزئت من حيث المكان والزمان نتيجة عدم الاستقرار السياسي السائد، أو بفعل الكوارث الطبيعية التي تسببت في تأخر الأنشطة المقررة بل حتى في إلغائها.

١٢- وموازية مع ذلك، وفي إطار عمليات وضع برامج العمل الوطنية في كثير من الأحيان، قام معظم البلدان بأنشطة التوعية ونشر المعلومات. ومن الوسائل الشائعة في نشر المعلومات البوابات الإلكترونية الحكومية وغير الحكومية. ومما يُشار إليه تحديداً الجهود التي تبذلها المنظمات البيئية والتعليمية في مختلف البلدان من أجل إدماج القضايا البيئية، لا سيما التصحر، في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات.

١٣- ومن الجدير بالذكر عندما يتعلق الأمر بالسكان ككل أهمية النظم السياسية والقطاعية اللامركزية التي نجحت بفضلها بلدان متنوعة في تنظيم حلقات تدريبية، وإتاحة مواد تدريبية وشبكات للمربين والمتطوعين في أجزاء كبيرة من ترابها، لا سيما في المناطق الريفية. وفي حالات عديدة، ثبت أن الشراكة مع المنظمات غير الحكومية أمر حاسم بسبب وجودها وقدرتها على حشد الدعم على المستوى المحلي.

١٤- واستفاد معظم البلدان من الظروف الإيجابية للتعريف بقضية مكافحة التصحر. فقد شكلت صياغة برامج العمل الوطنية، وصياغة واعتماد التقارير الوطنية، وعقد اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف والسنة الدولية للصحاري والتصحر فرصاً خاصة لنشر المعلومات وإحداث التداؤب إضافة إلى تعزيز الالتزامات بمكافحة التصحر. ومن الجهود الجديرة بالذكر في عدد لا يستهان به من البلدان في المنطقة إنشاء حلقات تلفزيونية وإذاعية، ونشر مقالات صحفية بل حتى إصدار طوابع بريدية بوصف ذلك وسيلة للتوعية في السنوات الأربع الماضية.

١٥- وعندما تصاغ وثيقة برنامج العمل الوطني، يتعين على البلدان أن تكون قادرة على المشاركة الواسعة المستمرة في تنفيذ الأنشطة. وقد اختار بعض البلدان تنويع العضوية في هيئاتها التقنية والاستشارية، حيث تشارك فيها أحياناً منظمات غير حكومية، وجامعات، ورجال ونساء أعمال من القطاع الخاص، وبرلمانيون ووكالات للتعاون الدولي. بيد أن هذه الهيئات على كونها مستقرة وأخذة في التوسع في بعض البلدان، فإنها لا تزال متقلبة بين فترات تشهد فيها نشاطاً وأخرى تكاد لا توجد فيها. ولجأ عدد أصغر من البلدان إلى التشاور مباشرة مع الحكومات والمجتمعات المحلية لتنفيذ المشاريع. ثم إن هناك بلداناً قليلة أخذت بالنهجين في التخطيط للأنشطة وتنفيذها.

١٦- ولا يشير معظم التقارير إلى إشراك المرأة والشعوب الأصلية وصغار المنتجين وغيرهم في الأنشطة المتعلقة بالتشخيص، والمشاورات، والتدريب والتنفيذ. ثم إن الدور الذي تقوم به شبكات المنظمات غير الحكومية في عمليات مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف غير مذكور بصراحة، مما قد يفسر خطأً على أنه إشارة إلى تدني مستوى المشاركة.

#### باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

١٧- تمثلت أكثر الاستراتيجيات شيوعاً بالنسبة للبلدان في إنشاء مراكز تنسيق داخل الهيئات الحكومية المسؤولة عن البيئة عموماً وعن التربة والمياه والغابات خصوصاً. وأجرت بلدان مختلفة تغييرات على موقع مراكز تنسيقها في الهيكل الحكومي، بهدف التكيف مع إعادة التنظيم الداخلي، أو بغية تحقيق مزيد من الفعالية.

١٨- ومن أجل دعم عمل مراكز التنسيق وتعزيز تنفيذ الاتفاقية، أنشأ معظم البلدان الأطراف هيئات التنسيق الوطنية بموجب قرارات تنفيذية. وتختلف هذه الهيئات (من لجان، وأفرقة تقنية، وأفرقة عاملة وما إلى ذلك) اختلافاً ملحوظاً من حيث العضوية فيها، وطرق تشغيلها ومهامها. وتتراوح مسؤوليات هذه الهيئات من اقتراح السياسات الحكومية، عبر التنسيق بين الوكالات، أو تقديم الخدمات الاستشارية أو تنظيم أنشطة فردية إلى الإشراف التقني. وقد نجح بعض البلدان في لا مركزية عمل هذه الهيئات على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

١٩- وتشير التقارير إلى أن أنشطة التنسيق بين الوكالات تتيح مزايا كبيرة كأن تؤثر بقدر أكبر في السياسة الحكومية وفي جهود الهيئات الأخرى المعنية بالبيئة. وفي البلدان التي لم تُنشأ فيها أي هيئات للتنسيق، تميل الجهود المبذولة لمكافحة التصحر إلى كونها مجزأةً ضمن مجالات إدارية مستقلة.

٢٠- وتسلط التقارير الضوء على إحراز تقدم كبير في مجال إنشاء الأطر التشريعية المنظمة لجهود مكافحة التصحر. وفي السنوات الأخيرة، بدأت بلدان عديدة في سن قوانين بيئية أو في تحديثها، لا سيما فيما يتعلق بالتعدين، وإنشاء المناطق المحمية وتنظيم استخدام الموارد وامتلاكها (الأراضي، والغابات والمياه).

٢١- ثم إن البلدان القليلة التي دججت رسمياً برامج عملها الوطنية في قوانينها وأنظمتها البيئية وفي استراتيجيات الحد من الفقر قد نجحت في جعل مكافحة التصحر أحد نقاط البداية، بل جعلت منه عنصراً موجهاً، في استعراض وتحديث وتكييف القوانين والسياسات الوطنية. وفي معظم الحالات، لا يزال معلقاً إدماج مسألة الجفاف والتصحر عموماً، وبرنامج العمل الوطني خصوصاً، في الأطر التشريعية المحلية. ولهذا الغرض، توجد بضعة بلدان بصدد تكييف قوانينها، أو النظر في إمكانية تكييف برامج عملها الوطنية في ضوء القواعد والأنظمة البيئية الجديدة.

٢٢- ويشمل آخر تقدم أحرز في ميدان التشريع والمؤسسات في المنطقة مبادئ بيئية واقتصادية واجتماعية متنوعة تنص عليها الاتفاقية. ويتجسد التقدم الرئيسي في سياسات التشغيل والائتمان الريفي لمكافحة الفقر، وبالتالي الأنشطة الرامية إلى خفض الضغط على الأراضي ورفع القدرة على استيعاب الاستثمار. ومن الآليات المؤسسية التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف وكالات التنمية الاقتصادية الوطنية والإقليمية ومشاركة القطاع العام في التنمية الريفية والزراعية والحراجية.

٢٣- وتسلط تقارير متنوعة الضوء على التزام الحكومات بالحفاظ على القاعدة المؤسسية وتعزيزها، لا سيما في أوقات التغيير، بوصف ذلك عاملاً حاسماً للتقدم في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. بيد أنه بسبب التغيير المستمر، ومواطن القصور في المؤسسات وغياب الروابط لتعزيز التنسيق بين الحكومات تتأخر صياغة بعض برامج العمل الوطنية والبدء فيها، وإدراجها ضمن السياق التشريعي والمؤسسي وتُعاق بذلك الإدارة الناجحة للموارد البشرية والتقنية والمالية.

#### جيم - تعبئة الموارد وتنسيقها، محلياً ودولياً، بما في ذلك إبرام اتفاقات شراكة

٢٤- تنص المادة ٣(ب) من الاتفاقية على المبدأ القاضي بتوجيه نداء من أجل التضامن والتشارك الدولي لتحسين التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي والدولي واستخدام أفضل للموارد المالية والبشرية والتقنية والتنظيمية. وتنشئ المادة ٢١ الآلية العالمية بصفتها آلية لتعزيز الإجراءات المؤدية إلى تعزيز وإيصال موارد مالية كبيرة إلى البلدان الأطراف المتضررة من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٠٣، رحب المقرر ٦/م أ-٦ بالخطوات التي اتخذها المجلس التابع لمرفق البيئة العالمية بإنشائه برنامجاً تشغيلياً جديداً يعنى بالإدارة المستدامة للأراضي، وقبل مرفق البيئة العالمية بصفته آلية مالية تابعة للاتفاقية.

٢٥- وتعد بلدان المنطقة أطرافاً في سلسلة من اتفاقات التشارك المبرمة مع بلدان ومؤسسات تقدم التمويل والخدمات التقنية والاستشارية. وكانت أنشطة هذه الجهات في مجال إدارة الموارد حاسمة للبدء في الأنشطة المتفق

عليها في إطار برامج العمل الوطنية. فقد استفادت المشاريع المنفذة في إطار برامج العمل الوطنية من الدعم التقني والاقتصادي المقدم من الحكومات ووكالات التعاون الدولي، حيث تحققت نتائج ملموسة، وإن كان حجمها غير محدد في التقارير. ومن أجل صياغة التقارير الوطنية الثالثة، تلقى معظم البلدان موارد من مرفق البيئة العالمية ومن جهات مساهمة أخرى. وحصلت بلدان أخرى على التمويل بفضل التعاون الثنائي ومواردها الخاصة.

٢٦- وفي السنوات الأخيرة، زاد بعض البلدان من مستوى الموارد المحلية المعدة لأنشطة التنمية المستدامة، مع التأكيد على الحراثة وإدارة وحفظ المياه والتربة. بيد أن البلدان لم تتمكن في معظمها من جعل الأهمية التي أولتها إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف تتجسد في رصد مخصصات في الميزانية متناسبة مع حجم التحديات التي تواجهها. فباستثناء الموارد المبلغ عن رصدها للخدمات البيئية والسياحة الإيكولوجية، لم توضح أي استراتيجيات جديدة لتمكين البلدان من در مواردها الخاصة.

٢٧- وتفيد غالبية البلدان أنها أمنت موارد كبيرة من وكالات التعاون الدولي لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، من قبيل برامج الإنعاش الاقتصادي، أو لفائدة التنمية الإقليمية لحوض ضعيف أو منطقة هشة. في هذا الإطار تُموّل الأنشطة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر؛ غير أنه من الصعب تمييز المبالغ المعدة خصيصاً لتحقيق أهداف الاتفاقية من المبالغ ذات الأهداف العالمية، مثل الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر أو تحقيق أهداف الألفية. ورغم هذا الدعم الكبير، قليلة هي البلدان التي تشير إلى مساهمة شركائها الإنمائيين في رصد النتائج أو إقرارها، أو فيهما معاً.

٢٨- وتشير تقارير قليلة إلى وصول الجهات الفاعلة المحلية إلى الموارد والتكنولوجيات من أجل تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر. غير أن هذه التقارير تشير إلى تجارب ملحوظة، مثل إنشاء برامج وطنية لتمكين صغار المنتجين ومالكي الأراضي من الوصول إلى صناديق الإعفاء من الدين، وبيع الحصص في الأعمال التجارية الوطنية أو إدخال نظم الدفع للحصول على الخدمات البيئية.

٢٩- وتسلط التقارير في معظمها الضوء على تعزيز وتوسيع نطاق الصلات مع المؤسسات التقنية والعلمية الوطنية والدولية استجابة للحاجة إلى رصد تغير المناخ وضمان مزيد من الفرص للبلدان من أجل الحصول على التكنولوجيات والمعارف الحديثة. وفي هذا الصدد، تشير تقارير متنوعة بالتحديد إلى مشاركة البلدان في النظم الدولية للإنذار بالحوادث والجفاف.

٣٠- وتشير تقارير متنوعة إلى أهمية الشراكات على المستوى دون الإقليمي بالنسبة للإدارة المشتركة للتمويل في الاتصال مع المجتمع الدولي. وعلى وجه التحديد، تشكل الميزة النسبية لتجربة بلدان مختلفة تساهم بشكل مشترك، من حيث التمويل والموارد البشرية، أفقاً لمشاريع أكبر، يُتوقع منها أثر أكبر.

٣١- وبفضل الزيادة المتواضعة في الأموال المحلية وإدارتها من قبل هيئات لا مركزية بدعم من وكالات التعاون الدولي، وسعت بلدان متنوعة من تغطيتها، من حيث السكان والمساحة، عبر إجراءات منصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر. غير أن وجود الموارد المالية بشكل قابل للتنبؤ وفي الوقت المناسب يظل مشكلة عويصة في المنطقة.



دال - الروابط والتآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، ومع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

٣٢- سلمت البلدان الأطراف منذ الدورة الأولى لمؤتمرها بالحاجة إلى تحقيق التداؤب فيما بين الصكوك الثلاثة الناشئة من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، وسلمت بهذه الحاجة تبعاً في المقررات ٧/م-٥، و١٢/م-١٢ و٧-١٢/م-٧. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى حلقة العمل لعام ٢٠٠٤ بشأن "الأحراج والنظم الإيكولوجية الحرجية" التي نظمتها أمانات صكوك ريو الثلاثة، التي اعتمدت التوصيات المتعلقة بالجوانب الشاملة لعدة قطاعات في هذه الصكوك الثلاثة من حيث الالتزامات القياسية، وتدابير التنفيذ والحاجة إلى بناء القدرات.

٣٣- ومن الجهود الكبرى المبذول بحثاً عن التداؤب على الصعيد الوطني مشروع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية لإدارة البيئة العالمية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية في مطلع عام ٢٠٠٠. وتصف التقارير المحللة في هذا التوليف جميعها تقريباً المشاركة في هذه المبادرة في شكل تقييم للقدرات الفردية والمؤسسية والتنظيمية للبلدان انطلاقاً من قضايا الأولوية المشتركة بين صكوك ريو والعناصر المؤيدة لاتخاذ إجراءات تداؤبية والمعارضة لها. وتشير ثلاثة بلدان أيضاً إلى كون التقييم الذاتي للقدرات الوطنية يشمل اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار ١٩٧١).

٣٤- ومن الجهود الإقليمية المذكورة في التقارير تبرز خطة إنمائية وطنية ثنائية تسعى إلى تحديد مشاريع محلية ووضعها والتفاوض بشأنها وتنفيذ هذه المشاريع التي تشمل الدفع من أجل الحصول على الخدمات البيئية التي تشجع تطبيق الاتفاقيات الثلاث. وعلى الصعيد الوطني، هناك بلدان على الأقل بصدد اتخاذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ في المناطق الجافة.

٣٥- وأنشأ عدد كبير من البلدان مراكز تنسيق مشتركة من أجل تعزيز الوفاء بالالتزامات الوطنية المتصلة بالاتفاقيات. وحسب التقارير، يمكن ذلك من الاعتماد على الموارد البشرية والاقتصادية في تنفيذ أنشطة محددة من أجل الإنجاز المشترك للأهداف المنصوص عليها في أكثر من صك من هذه الصكوك. غير أن تقريرين يشيران إلى أن الموظفين المكلفين ليسوا مدربين تماماً فيما يتعلق بمضمون الاتفاقيات والالتزامات الناشئة منها. ولاحظت الأمانة أيضاً زيادة في حجم العمل الذي تفرضه هذه المسؤولية الثلاثية على الموظفين.

٣٦- وبصرف النظر عن الجهود المشار إليها في إطار تعزيز التداؤب فيما بين اتفاقيات ريو، أبلغ ما يزيد على ٩٥ في المائة من البلدان عن إحراز تقدم كبير في مجال مواءمة تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر وفي استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. ورغم قلة البلدان التي لها آلية أو خطط للتشخيص لإدماج برامج عملها الوطنية واستراتيجياتها الوطنية، ورد ذكر ثلاثة مجالات للعمل المشترك على الأقل. يقع المجال الأول في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي؛ والثاني ضمن استراتيجيات تنمية القطاع الريفي عبر تعزيز إصلاح التربة وإدارتها المستدامة، وعبر أنشطة التحريج وإعادة التحريج قبل كل شيء. أما المجال الثالث فيشمل تطوير المجتمعات المحلية عبر برامج لتعزيز حقوق السكان ولا سيما حقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في إدارة مواردها وإحداث قدرات محلية لهذا الغرض.

هاء - استخدام الأراضي وإدارتها المستدامة، بما في ذلك المياه، والتربة والنباتات

٣٧- على الصعيد الإقليمي، تجلّى معظم التقدم الملحوظ فيما يخص استخدام الأراضي وإدارتها المستدامة في انتشار الدراسات المتعلقة بالهشاشة والقدرة الإنتاجية للنظم الإيكولوجية، والتي عادت ما تتخذ من أحواض تجميع المياه مجالاً لتحليلها. وتشير التقارير إلى دراسات بشأن ملوحة التربة، ومحتواها الغذائي، وطاقة تحملها؛ والرصيد المائي للنظم الإيكولوجية؛ ونوعية المياه ومدى وجودها؛ وبشأن الغطاء النباتي واستراتيجيات تحسين المراعي عندما يتعلق الأمر بالنباتات.

٣٨- وأقبل بعض البلدان التي يستند اقتصادها إلى صناعة التعدين جزئياً على اتخاذ إجراءات لمكافحة تلوث التربة والمياه بسبب أنشطة التعدين التي تقوم بها. وامتدت أيضاً الجهود الرامية إلى القضاء على مصادر تلوث الموارد المائية لتشمل بلداناً أخرى، في شكل دراسات وإجراءات من أجل الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

٣٩- ومن الإجراءات العملية الأخرى التي كثيراً ما تذكرها البلدان جمع مياه الأمطار من أجل الاستخدام المنزلي، والري وفي تربية الأسماك أحياناً. وتقع مشاريع الري، وبخاصة الصغير منها، ضمن نطاق كل من مشاريع برامج العمل الوطنية والمشاريع الإنمائية التي تشكل جزءاً من مبادرات مؤسسية أخرى. وأشار بلد إلى استخدامه الكبير للمخصبات الطبيعية، والسماد الورقي، والدبال، والسماد الطبيعي على الصعيد الوطني. وذكر بلد آخر بالتحديد مشاريع للمحافظة على الأراضي وإدارتها في مجتمعات الشعوب الأصلية.

٤٠- بيد أن هذه الأنشطة المشار إليها لا تُنفذ في جميع البلدان وإنما في بعض منها وفي مجالات معينة. ذلك أن تقارير عديدة لا تشير إلى نتائج رصد هذه الأنشطة، سواء في إطار برنامج العمل الوطني أو في مشاريع التنمية الوطنية، كما أن معظم هذه الأنشطة يفتقر إلى علاقة مؤسسية واضحة. وعلاوة على ذلك لا يرد أي ذكر للإمكانات التي تحققت أو الأنشطة التي أنجزت في إطار شبكة البرامج المواضيعية بشأن المياه (TPN3) من أجل إحراز تقدم في هذا المجال. وعليه، لا يزال من غير الممكن الحديث عن كتلة حرجة من الأنشطة الموجهة نحو استخدام الأراضي وإدارتها المستدامة، رغم وجود عدد لا حصر له من الجهود والمبادرات الوطنية والمحلية.

واو - تطوير الزراعة المستدامة ونظم تربية المواشي

٤١- تكشف التقارير أن النشاط الزراعي وتربية المواشي في عدة بلدان في تركيز متزايد على التجارة بالمنتجات ذات المزايا السوقية. وفي هذه العملية التحويلية، يشير بعض البلدان إلى تطبيق مبادئ الحراثة الزراعية، والزراعة العضوية والحراثة. وفي بعض البلدان، دُعم التحول في الإنتاج بواسطة تدابير التخطيط لاستخدام الأراضي من أجل الإدارة المستدامة للمزارع، وتحويل الصناعة الزراعية وعمليات الإصلاح الزراعي من أجل الاستفادة من الأراضي غير المزروعة، وتخفيف الضغط عن الأراضي المستغلة بإفراط وإعطاء الأرض وظيفة اجتماعية واقتصادية أكثر فعالية. ويشير بلدان إلى حوافز لزيادة الإنتاجية في مجال تربية المواشي عبر زيادة العلف لكل وحدة واعتماد إصدار الشهادات العضوية.

٤٢- وينصب التركيز على الجهود الموجهة نحو الحفاظ على الأنواع المحلية في الموقع في بلدان منطقة الأنديز والبحر الكاريبي، وتطوير مبادرات الزراعة الحضرية، لا سيما في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتقع

أنشطة التنمية المستدامة للمحاصيل وتربية المواشي في إطار أنشطة اتفاقية مكافحة التصحر بدرجة أقل، ولا يزال يتعين دمج مبادئ الاتفاقية بشكل أكبر في هذا المجال.

#### زاي - تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٤٣ - ثمة نصف البلدان تقريباً ليست لهم أي بيانات بشأن إنتاج الطاقة أو استهلاكها من المصادر المتجددة. غير أن البيانات المقدمة تكشف عن وجود اتجاهين. يجسد الاتجاه الأول صغر الحصة العائدة لمصادر الطاقة المتجددة في المخزون الشامل للطاقة في البلدان. ويبين الاتجاه الثاني أهمية الطاقة المائية، تليها طاقة الكتلة الحيوية، بصفتها مصدرين رئيسيين. وتستهلك الطاقات المتجددة أساساً في القطاع السكني، يليه قطاع الصناعة ثم الزراعة. غير أن هناك بلدين فقط أبلغا عن استخدام الطاقة في القطاع الصناعي أكثر من القطاع السكني.

٤٤ - ويعد ثلاثة بلدان في المنطقة رواداً في تطوير واستخدام الطاقات المتجددة، وقد نقل أحد هذه البلدان تجربته إلى بلدان أخرى. غير أن التقارير لا تكشف عن وقوع تقدم في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، إلا أنها تسلط الضوء على انتشار المشاريع الإنمائية التي تشمل استخدام ألواح الكهرباء الضوئية واستخدام الكتلة الحيوية بفعالية. ولا تشكل هذه المشاريع في معظمها جزءاً من برامج العمل الوطنية، بل هي جزء من برامج للتنمية الريفية. وعموماً، تقدم التقارير معلومات هزيلة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالطاقات الجديدة والمتجددة في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وستشكل هذه المعلومات إلى جانب التقارير اللاحقة نقطة بداية أساسية بالنسبة لإطلاق وبدء شبكة البرامج المواضيعية بشأن الطاقات المتجددة (TPN6).

#### حاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولتظّم الإنذار المبكر الخاصة بتخفيف آثار الجفاف

٤٥ - وضعت البلدان جميعها تقريباً تدابير لإعادة تأهيل الأراضي المتردية و/أو توجد بصدد اتباع هذه التدابير. وبدأت البلدان جميعها في إعداد دراسات تشخيصية، بهدف صياغة برامج عمل وطنية في العديد من الحالات، بوصف ذلك أساساً للتخطيط. ونجح عدد من البلدان في تحديد المجالات المتضررة من التصحر والجفاف، إضافة إلى التدابير الخاصة الضرورية، والموارد اللازمة بل حتى الروابط المؤسسية التي يقتضيها العمل.

٤٦ - وعلى النقيض من التقارير السابقة، يشير عدد كبير من البلدان إلى أن أنشطة التحريج وإعادة التحريج تدبير رئيسي لإعادة تأهيل الأراضي المتردية. ورغم أن هذه الأنشطة قليلة العدد، تتميز فيها أيضاً الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار تردي التربة ومنعها، لا سيما جهد ثلاثي الأطراف تبذله بلدان أمريكا الوسطى. وعلاوة على ذلك، وإضافة إلى الجهود التي سبق أن أشير إليها في التقارير الماضية، تشير بلدان مختلفة إلى بدء إدارة المناطق المحمية وتوسيعها وتحسينها من أجل إنعاش التربة والنباتات وأنواع الحيوانات وحمايتها بشكل مشترك وإدارة المراعي بشكل مستدام.

٤٧ - وتشير التقارير إلى ثلاثة برامج دون إقليمية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر يساعد تطبيقها في تعزيز التدابير الرامية إلى إعادة تأهيل الأراضي المتردية. يدعى البرنامج الأول برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة بونا أمريكانا، الذي يشمل مشروعاً لتنمية الأراضي بشكل مستدام مدته ١٢ شهراً تبدأ في ٢٠٠٦. وترمي ثلاثة من العناصر التسعة للمشروع بشكل مباشر إلى إنعاش التربة المتردية، بينما تتعلق العناصر الخمسة الأخرى بالتنمية

المستدامة للأراضي ويشمل العنصر الأخير نظم الدعم والرصد والإنذار المبكر. أما البرنامج الثاني فهو برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة هيسبانيولا، الذي يتضمن أساساً أنشطة بناء القدرات المحلية. والبرنامج الثالث هو برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة غران تشاكو أمريكانو، الذي يجري في إطاره تطوير مشروع للحد من التردّي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لمنطقة تشاكو أمريكانو، والذي يتضمن مشروعاً آخر لإدارة الأراضي بشكل مستدام في النظام الإيكولوجي عبر الحدود.

٤٨- وشكل العمل بنظم الإنذار المبكر أولوية للبلدان المتضررة من شدة الفيضانات والأعاصير والجفاف وحرائق الغابات في السنوات الأخيرة. فقد قامت بلدان متنوعة بتحديث وتوسيع نظمها لتسجيل البيانات المناخية والحرائطية. وقد ساهم ذلك في توقع آثار الجفاف، والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها. غير أن بلدين فقط يتحدثان عن قيامهما بتعزيز نظم الإنذار المبكر للجفاف.

٤٩- وبشأن قضيتي إعادة تأهيل الأراضي المتردية ونظم الإنذار المبكر للتخفيف من آثار الجفاف، لم تتخذ سوى خطوات أولية. وكما هو الشأن في المجالات الأخرى، يتمثل أبرز قصور في غياب بيانات منتظمة في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، تغيب عن جميع التقارير تقريباً أنشطة وإمكانات شبكة البرامج المواضيعية ٤ (TPN4) المتعلقة بالحراثة الزراعية. وبصرف النظر عن ذلك، من المقلق أن بعض المناطق دون الإقليمية، ولا سيما بعض البلدان، لا يزال متخلفاً في اعتماد تدابير في هذين المجالين.

#### طاء - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٥٠- تشكل التشخيصات التي أعدت في إطار برامج العمل الوطنية أنسب نقطة انطلاق لرصد وتقييم الجفاف والتصحر. وتضاف إليها تشخيصات إقليمية و/أو مواضيعية جديدة، مع إدراج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي اعتمدها البلدان بدرجات متفاوتة.

٥١- وخلال الفترة المشمولة بهذه الوثيقة، اتخذت بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى خطوتين كبيرتين إلى الأمام في مجال تحديد المؤشرات والمقاييس للتصحر وتردي الأراضي. كانت الخطوة الأولى عقد حلقات عمل أدركت وجود مواطن قصور وفرصاً متاحة فيما يتعلق بوضع المؤشرات وبظروف التعاون دون الإقليمي وحددت مؤشرات نوعية وكمية ذات أهمية من وجهة نظر الاتفاقية. وعقدت هذه الحلقات على خلفية حلقة العمل التي نظمت في ميندوسا عام ٢٠٠٢ وعلى أساس مشروع وطني ثلاثي نفذ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، كانت أبرز نتائجه نشر البرنامج الإلكتروني مونيتور (MONITOR). وتمثلت الخطوة الثانية في صياغة وثيقة عن دورة المنظمات غير الحكومية والأوساط الشعبية في إعداد نظم لرصد تردي الأراضي باستخدام مؤشرات ومقاييس.

٥٢- ويستفيد العديد من بلدان المنطقة من نظم رصد الموارد الفيزيائية الإحيائية والمائية والمناخية والغطاء النباتي في جزء من إقليمها على الأقل. وتشكل هذه النظم جزءاً من نظم مؤشرات الفقر، والأمن الغذائي، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وما إلى ذلك، وتكملها مؤشرات اجتماعية واقتصادية. وتشير بلدان متنوعة إلى العلاقة بين هذه المقاييس والمؤشرات ورصد عمليات تردي الأراضي. وتسجل ثلاثة بلدان على الأقل تقدماً في مجال تعزيز نظم رصد تردي الأراضي، بمشاركة مؤسسات أكاديمية ووكالات حكومية دولية ووكالات للتعاون الثنائي.

٥٣- ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وستة بلدان من المخروط الجنوبي تشارك في برنامج لمكافحة التصحر يشمل وضع نظم للرصد بالحاسوب. ويذكر أحد البلدان أن لديه فعلاً نظاماً لتصنيف المناطق الجافة. وأحرز بلد آخر تقدماً كبيراً في استخدام ثلاثة مؤشرات للاستثمار العام، والمنطقة المشمولة وعدد المستخدمين في مشاريع مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. ويقع رصد جميع هذه المبادرات وتعميمها ضمن نطاق شبكة البرامج المواضيعية ١ (TPN1)، بتنسيق من أحد بلدان المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن بلدين شاركا في مشروع "تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة" في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

٥٤- يكشف ما سبق عن جهود جبارة من أجل تحديد المقاييس لرصد وتقييم الجفاف والتصحر. غير أنه على الصعيد الإقليمي، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء يمكن من وضع مقاييس قابلة للمقارنة والتطبيق، حتى وإن كانت ذات طبيعة عامة، يوصى بها وتستخدم في جميع البلدان. ومن المسائل المعلقة أيضاً تقييم البلدان التي لديها مؤشرات ومقاييس لقياس تردي الأراضي لكنها تذكر أنها لا تطبقها في إدارة هذه العملية.

#### ياء - وصول البلدان الأطراف المتأثرة إلى التكنولوجيات والمعارف التقنية والمتخصصة

٥٥- قليلة هي التقارير التي تشير إلى وصول البلدان إلى التكنولوجيات والمعارف التقنية المتخصصة. بيد أنه من المستحيل استنتاج تحسن كبير في تكنولوجيات حساب البيانات وفي رصد العمليات البيئية مثل عدد ونوع المحطات الأرضية والسواتل المخصصة لرصد الغطاء النباتي، أو تكوين المحاصيل الزراعية وغيرها.

٥٦- وتتجسد الاختلافات في قدرات البحث المؤسسية والعلوم التطبيقية في البلدان في تفاوت درجات الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة وفي إنشاء كتلة حرجة من التقنيين والخبراء الوطنيين. ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى الجهود التي يبذلها بلدان من أجل نقل معرفتهما وتجربتهما إلى بلدان أخرى في المنطقة والعالم.

٥٧- ويبدو أن الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة محصور في المؤسسات الحكومية المتخصصة وفي القطاع الخاص، حيث لا توجد أي إشارة في هذا الصدد إلى جهات أخرى. ويدل الاهتمام الكبير الذي أبدته البلدان سابقاً في مجال المعارف التقليدية في الجهود الرامية إلى مكافحة تردي الأراضي على أن هذه المعارف ما تزال تشكل العناصر الرئيسية التي يقوم عليها العمل في هذا الميدان. لذا ليس من الممكن الخروج باستنتاجات كبيرة من الإشارات الهزيلة إلى دمج المعارف التقليدية والمعرفة الحديثة.

### ثالثاً - الدروس المستفادة

#### ألف - دروس مستفادة من صياغة برامج العمل الوطنية ومن عملية التنفيذ

٥٨- في السنوات الأربع الماضية اعتمد ما يزيد على ٧٠ في المائة من برامج العمل الوطنية في المنطقة وقُدمت بصفة رسمية. ولقد نُهجت في صياغة هذه البرامج وبدئها عمليات مختلفة في كل بلد، حسبما أملت أساساً المؤسسات والقدرات الحالية، والأولوية التي أعطتها الحكومات إلى القضايا البيئية عموماً وإلى شدة عمليات الجفاف والتصحر في كل بلد. ورغم مواطن التفاوت من بلد إلى آخر، يمكن الخروج بسلسلة من الدروس وتحديد بعض العناصر المشتركة في المنطقة.

٥٩ - وشكلت صياغة برامج العمل الوطنية فترة خاصة لجمع المعلومات ونشرها من أجل التوعية وإقامة الشراكات والتزام الحكومات. ولقد كانت فترة خاصة أيضاً لمشاركة الجهات صاحبة المصلحة المتضررة بشكل مباشر من تردي الأراضي، ومشاركة المجتمع الدولي. بيد أن الدروس المستخلصة من هذه العملية ليست متجسدة في برامج العمل الوطنية عموماً، وبالتالي فإنها تترع إلى التلاشي مع إحراز التقدم في تنفيذ المشاريع المقررة.

٦٠ - وفي مجال كل من وضع برامج العمل الوطنية وتنفيذها، يظل العامل المقيد هو مدى وجود موارد مالية ثابتة وكافية تكون قابلة للاستدامة مع مرور الزمن، مما يتوقف على كل من الإرادة السياسية للحكومات وعلى قدرتها على التفاوض مع مساهمين محتملين ومع صكوك وآليات أخرى متصلة بمجال البيئة. ذلك أن المصادر الممكن أن تمول برامج العمل الوطنية ليست قادرة إلا على تمويل جزء من المتطلبات الواردة في هذه البرامج. وإضافة إلى ذلك، تتفق تقارير مختلفة على أن العمليات البيروقراطية طويلة ومعقدة ولا تؤدي دائماً إلى تخصيص الموارد المرجوة. وفي هذه العملية، تفقد جهات عديدة معنية، لا سيما على الصعيد المحلي، اهتمامها فتتضاءل رغبتها في العمل.

٦١ - وازدادت القدرة على إحداث التداؤب مع بلدان أخرى وتشكيل جبهة مشتركة ذات مزايا نسبية أكبر، لكن يظل هناك على سبيل المثال غياب مهارات تنفيذ المشاريع في أصغر البلدان، إضافة إلى عدم القدرة على إعداد مشاريع مفصلة، ودعمها أو تحديد آثارها المحتملة.

٦٢ - إن صياغة برامج العمل الوطنية، لا سيما التي تتضمن دراسات تشخيصية لأثر الجفاف والتصحر، نقطة البداية لتقييم التقدم المحرز في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وأداة تخطيط بالنسبة للحكومات. غير أنه، كما يتجلى من مختلف الدراسات التشخيصية التي أدمجها بعض البلدان لاحقاً، تعد هذه الدراسات صكوكاً غير كاملة. ولا ينطبق ذلك على الدراسات التشخيصية والمقترحات التقنية فحسب، بل يسري ذلك أيضاً على ما يتصل بذلك من سياسات ومقترحات مؤسسية.

#### باء - دروس مستفادة من نظام الإبلاغ

٦٣ - جاء معظم التقارير الثالثة للبلدان متأخراً أو غير كامل أو هما معاً. وتشكل هذه الحالة تفهقراً بالمقارنة مع عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، على التوالي. ولن تكون العملية كاملة بدون تقييم أنواع الترتيبات المالية التي أدت إلى تأخر، وتوقعات البلدان فيما يتعلق بالحصول على الأموال واستعمالها بكفاية. ويجب إنجاز هذا التقييم في ضوء الإرادة السياسية للحكومات، والالتزام الدولي بدعم البلدان في صياغة تقاريرها، ومستوى الوعي باتفاقية مكافحة التصحر والوكالات المسؤولة عن تنفيذها، وعوامل أخرى.

٦٤ - ويقدم بعض البلدان معلومات دقيقة، كمياً ونوعياً. غير أن بلداناً أخرى، رغم امتلاكها الآن برامج عمل وطنية، تظل غامضة في أوصافها. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي لوحظت في غياب الوضوح في الحديث عن التقدم العملي الذي أحرز منذ التقرير الأخير. ثم إنه من المستحيل التمييز بوضوح بين البرامج والمشاريع الجارية والحالات المثالية في المستقبل. فيكون بذلك من الصعب التمييز بين ما هو في طور الإنجاز الآن وما هو مرغوب في إنجاز لاحقاً.

٦٥- وتكيف معظم البلدان مع الشكل والتوصيات الواردة في دليل المساعدة في إعداد التقارير، غير أن اختلافات كبيرة بين هذه البلدان تظل قائمة فيما يتعلق بكل من طول التقارير والنقاط المناقشة فيها. ذلك أن دليل المساعدة المتاح في ٢٠٠٢ لم يكن مطابقاً لآخر قرارات مؤتمر الأطراف، مما يفسر جزئياً الاختلاف في مضمون التقارير مقارنة بالمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان بون وتوصيات لجنة العلم والتكنولوجيا. ويوجد دليل مستكمل يأخذ بأخر التوصيات والقرارات ويتيح كلاً من المرونة في صياغة التقارير ونطاق المقارنة بين التقارير.

#### رابعاً - الاستنتاجات

٦٦- تؤكد البلدان البالغ عددها ٢٧ بلداً من البلدان التي بعثت معلومات لإعداد هذا التوليف التحليلي وقوع تقدم كبير في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات عند التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر. وكان أبرز تقدم صياغة ١٩ برنامج عمل وطني وتقديمها بصفة رسمية، إضافة إلى البرامج السبعة التي وُجدت منذ عام ٢٠٠٢. وفي الوقت الراهن، قدمت ثلاثة بلدان نسخاً من هذه البرامج.

٦٧- وكما جسدت برامج العمل الوطنية بصياغتها وتقديمها الدينامية الخاصة بكل بلد، أظهرت اختلاف خصائص تنفيذها. فالعديد من البلدان يمر بعمليات متقطعة من حيث الزمان والمكان، فيما يتعلق بتنفيذ برامج العمل الوطنية. فبدلاً من التقدم على مراحل، يمكن ملاحظة أن إرادة الحكومات والأولويات المحددة، ودعم وكالات التعاون الدولي، والقدرات المؤسسية والمالية الموضوعية، والظروف الاقتصادية والعوامل الخارجية مثل الكوارث الطبيعية قد اجتمعت في سيناريوهات متنوعة. وبهذه الطريقة، يشكل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في كل بلد حالة استثنائية في حد ذاتها.

٦٨- وفي بعض البلدان، تشكل برامج العمل الوطنية جزءاً من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية. غير أنها تظل في بلدان أخرى، جزءاً ثانوياً من سياسات إدارة البيئة. لذا تمة حاجة إلى دعم الجهات ذات المصلحة المتترمة في جهود رفع الوضع القانوني والسياسي والمؤسسي لبرامج عملها الوطنية، لا سيما البلدان الأشد تضرراً من الفقر الناجم عن تردي الأراضي ومخاطر الجفاف.

٦٩- وفي عمليات التنفيذ، ينفذ بعض البلدان مشاريع محددة في إطار برامج العمل الوطنية بينما تدرجها بلدان أخرى في إطار المشاريع المنفذة في ميدان التنمية المرتبطة بالزراعة وتربية المواشي و/أو الحراجة. ومن هنا يلزم تسليط الضوء على أهمية التمييز بين المشاريع الإنمائية عموماً والمشاريع التي تساهم في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر خصوصاً. لم يكن هذا التمييز واضحاً دائماً في التقارير، ومن ثم هناك خطر دعم مشاريع غير قابلة للاستدامة أو تشكل خطراً كبيراً، مثل بناء السدود الكبرى أو تخصيب التربة بطريقة عشوائية. وبإمكان البلدان الأطراف إدراج هذا الموضوع في مناقشاتها في اجتماعاتها المقبلة.

٧٠- ودعمت البلدان بإجراءات التزامها بالعمليات التشاركية في صياغة برامج العمل الوطنية وبالأحداث المهمة بالنسبة لهذه العملية. فقد استُخدمت وسائل عديدة وابتكارية في كثير من الأحيان من أجل التشخيص والإعلام والنشر والتدريب. وخلال هذه الأحداث يكون التداؤب في أوجه بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية والدولية والأشخاص المهتمين. وبناء عليه يوصى باستكشاف أحداث آليات للإعلام

والنشر والتدريب تكون مستدامة مع الزمن، متدنيةً في تكلفتها واسعةً في نطاقها. وينبغي أن تسخر لهذا الغرض التجربة الناجحة التي مرت بها بلدان مختلفة في المنطقة خلال صياغة برامج عملها الوطنية.

٧١- وعادة ما يبلغ بعض البلدان عن تقدم كبير في تحقيق كتلة حرجة في مجال البحث والابتكار التكنولوجي لرصد عمليات تردي الأراضي. وتكمن إمكانية التعلم من تجربة الآخر أساساً في الشراكات دون الإقليمية في إطار اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الروابط الحالية الثنائية ومتعددة الأطراف في المنطقة. ورغم أن قيمة هذه الاستفادة قد سبق إثباتها في شكل مشورة أسداها بعض البلدان إلى نظرائهم، فإن مهمة تكرار هذه التجربة ومتابعتها أمر لا يزال ينبغي إنجازه.

٧٢- ومن أكبر التطورات التي حدثت في فترة السنوات الأربع تحديد مقاييس ومؤشرات لقياس عمليات تردي الأراضي وآثارها. وقد بلغ معظم المنطقة إلى نقطة أضحى معها من الممكن والصائب السعي إلى توافق في الآراء عبر تقييم تطبيق المؤشرات الحالية ونتائجها.

٧٣- وتعد المراجع والمعلومات التي قدمتها التقارير فيما يتعلق بالتقدم المحرز في شبكات البرامج المواضيعية هزيلة جداً، باستثناء شبكة البرامج المواضيعية ١ بشأن "المقاييس والمؤشرات" (TPN1). فعلى سبيل المثال، نُفذت أنشطة وطنية ودولية متنوعة في إطار شبكة البرامج المواضيعية ٤ وشبكة البرامج المواضيعية ٥ بشأن "الحراجة الزراعية" و"المعرفة التقليدية" على التوالي. وتعد هذه الأنشطة من حيث عددها ونطاقها جديرة بتقييم إقليمي اعتباراً من الآن. وفي الآن ذاته، ثمة حاجة إلى تقييم إنشاء مراكز التنسيق للشبكات البرنامجية المواضيعية في ضوء المزايا المؤسسية والاهتمام الذي تبديه البلدان.

٧٤- لقد اتخذت المنطقة خطوات استراتيجية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وبإمكان البلدان الأطراف أن تواجه التحديات المقبلة، متسلحةً بالإرادة السياسية لحكوماتها وبمساعدة المجتمع الدولي. ويمكن حصر هذه التحديات في ثلاثة مجالات. الأول هو تعزيز التقدم المحرز والمزايا النسبية للمنطقة، مثل ثرائها من حيث التنظيم المجتمعي، وقدراتها التقنية والعلمية، وقدرة البلدان على التعاون فيما بينها ومع بلدان أخرى في العالم، والدروس المستفادة من الأنشطة الإنمائية، وتراكم المعرفة التقليدية والحديثة. وترتكز هذه التجربة وهذه المزايا بدرجة كبيرة على الأولويات المحددة في برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وعلى شبكات البرامج المواضيعية. وقد يشكل تعزيز الشبكات المواضيعية أداة استراتيجية للتقدم في المنطقة ككل في مجال تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٧٥- أما التحدي الثاني للمنطقة فهو إنشاء آلية للتمويل تكون قابلة للاستدامة مع مرور الزمن. فإذا لم يتحقق هذا الأمر، ستواجه برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية خطر الحد من تنفيذها بل إيقافها. وأما التحدي الثالث فيتعلق بضرورة قيام المنطقة ككل بتعزيز قدرتها على ضمان إدراج مصالحها في جداول الأعمال الدولية. فلحد الآن، حال غياب هذه القدرة لدى المنطقة دون التأثير والاستفادة من الآلية والصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.